

عرض المشكلة بطريقة تحدد طيف المسائل التي تيسر بيع المنتجات الطبية المتدنية النوعية والمغشوشة وتوريدها عن طريق الإنترنت داخل البلدان وعبر الحدود

ملخص تنفيذي

١- يتعلق هذا الملخص التنفيذي بالنشاط حاء ذي الأولوية من آلية الدول الأعضاء، وموَّده: تحديد استراتيجيات ملائمة ووضعها لفهم عملية توزيع المنتجات الطبية المتدنية النوعية والمغشوشة أو توريدها عبر الإنترنت والتصدي لذلك، علماً بأن هذا النشاط تقوده كولومبيا. وأعدّ هذا الملخص تلبيةً للإجراء (ب) القاضي بما يلي: عرض المشكلة بطريقة تحدد طيف المسائل التي تيسر بيع المنتجات الطبية المتدنية النوعية والمغشوشة وتوريدها عن طريق الإنترنت داخل البلدان وعبر الحدود.

٢- وأسهمت زيادة إمكانية إتاحة المنتجات عبر الإنترنت في توسيع نطاق انتشار المنتجات الطبية المتدنية النوعية والمغشوشة،^١ بما يشمل توزيع تلك المنتجات وتوريدها وبيعها في الصيدليات الإلكترونية أو مواقع التجارة الإلكترونية أو شبكات التواصل الاجتماعي أو المنصات التجارية الافتراضية عموماً. ونظراً إلى زيادة عدد الناس المقبلين على شراء المنتجات الطبية عبر الإنترنت، فقد سعى الفريق العامل إلى تشخيص المشكلة بشكل أفضل وتحديد طيف المسائل التي تيسر بيع المنتجات الطبية المتدنية النوعية والمغشوشة وتوريدها عن طريق الإنترنت داخل البلدان وعبر الحدود على حد سواء.

٣- وتحسيناً لفهم المشهد التنظيمي لهذه المسألة بالوقت الحالي فقد عمّم مسح على آلية الدول الأعضاء، وردت عليه ٢٨ دولة عضواً إجمالاً من جميع الأقاليم التابعة للمنظمة. وجدير بالذكر أنه رغم أن نتائج المسح لا تمثل العالم بمستوياته، فإن ملخص المسائل المطروحة أدناه يبيّن مؤشرات مفيدة عن نطاق المشكلة.

٤- وفيما يلي ١٢ مسألة حدّدت على أنها تيسر توزيع المنتجات الطبية المتدنية النوعية والمغشوشة وتوريدها وبيعها عن طريق الإنترنت:

(أ) عدم وجود ضوابط محددة بشأن توزيع المنتجات الطبية المتدنية النوعية والمغشوشة وتوريدها وبيعها عن طريق الإنترنت؛

١ لأغراض الملخص التنفيذي والوثيقة الكاملة ونطاق اختصاص الفريق العامل، فقد ثبت أن المنتجات الطبية تشمل الأدوية (المصروفة بوصفة طبية وبدونها) واللقاحات ومنتجات التشخيص المختبري والمنتجات غير المسجلة أو غير المرخصة (مثل المكملات الغذائية الحاوية على مكونات المستحضرات الصيدلانية).

- (ب) تدني مستوى التثقيف الصحي بشأن شراء المنتجات الطبية من الإنترنت؛
- (ج) صعوبة تحديد البيانات الواردة بالمواقع الإلكترونية فيما يتعلق ببيع المنتجات الطبية المتدنية النوعية والمغشوشة؛
- (د) احتمال اتخاذ إجراءات محدودة بالحالات التي لا يندرج فيها الشخص المسؤول عن الموقع الإلكتروني ضمن نطاق الولاية القضائية رهناً بموقع تواجد الجغرافي؛
- (هـ) محدودية فهم أصحاب المصلحة للهيكل الافتراضي لتوزيع المنتجات الطبية المتدنية النوعية والمغشوشة والقطاع الخاص وقصور تعاونهم في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمنتجات الطبية عن طريق الإنترنت؛
- (و) انعدام وجود سلطة جنائية على الوكلاء المعنيين بالهيكل الافتراضي لتوزيع المنتجات الطبية المتدنية النوعية والمغشوشة وعلى المسؤولين عن بيع تلك المنتجات وتوزيعها وتسويقها؛
- (ز) محدودية التعاون على الصعيدين الوطني والدولي وقصور الإسهام مع سائر الكيانات العامة في الاضطلاع بالعمليات وإجراء التحقيقات؛
- (ح) انعدام وجود جماعات محددة معنية بموضوع المنتجات الطبية المتدنية النوعية والمغشوشة من الجماعات التي تعمل في بعض الوكالات الصحية الوطنية؛
- (ط) محدودية خبرة بعض الوكالات الصحية الوطنية في النهج الواجب اتباعه في اتخاذ إجراءات حاسمة تخفف وطأة توزيع المنتجات الطبية المتدنية النوعية والمغشوشة وتوريدها وبيعها؛
- (ي) نقص الأموال أو الميزانيات اللازمة لتنفيذ ما تتخذه الوكالات الصحية الوطنية من إجراءات بشأن مكافحة توزيع المنتجات الطبية المتدنية النوعية والمغشوشة وتوريدها وبيعها عن طريق الإنترنت؛
- (ك) عدم استعمال المنتجات الطبية وتوريدها على نحو رشيد عن طريق الإنترنت؛
- (ل) مواجهة صعوبات في الحصول على بيانات عن المشكلة.

٥- وسعيًا إلى معالجة هذه المسائل، فإن من الضروري تطبيق نموذج شامل يضم، ضمن ما يضم، المتغيرات التالية:

- (أ) اتباع نهج مدفوع بعمل الوكالات الصحية ينطوي على اتخاذ إجراءات ووضع استراتيجيات تتناول في معظمها موضوع تنظيم المنتجات وتمكّن السلطات العامة من تنفيذها؛
- (ب) دمج جوانب التركيز على القطاع الخاص في الموضوع بحيث يشمل إجراءات يمكن أن يتخذها أصحاب المصلحة (مثل وكالات النقل بالبريد وشركات الطيران وشركات الخدمات اللوجيستية)، وإقناعها بأن تعاونها ضروري في هذا المضمار وبأنه لا غنى عن التنسيق معها في ميدان الكشف عن المنتجات الطبية المتدنية النوعية والمغشوشة وترصدها ومكافحة توزيعها وتوريدها وبيعها؛
- (ج) ضمان التركيز على المستهلك بالاقتران مع اتخاذ جميع الإجراءات الرامية إلى منع استهلاك هذه المنتجات ورفع مستوى التثقيف الصحي؛

(د) تعزيز الضوابط التي تطبقها السلطات العامة وقدراتها والتنسيق بالوقت نفسه مع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم القطاع الخاص، وتنقيف المستهلكين، وهو السبيل الوحيد للتعامل مع سلسلة توزيع هذه المنتجات جنباً إلى جنب مع معالجة مسألتها الطلب عليها وعرضها؛

(هـ) نظراً إلى طابع المشكلة العالمي، فإنه ينبغي أن تتطوي السيناريوهات والشبكات وعمل الأفرقة العاملة المشتركة بين القطاعات على إشراك جميع الأطراف المعنية فيها (مثل الوكالات الصحية وسلطات الشرطة/ الجمارك والوكلاء المعنيين بهيكل التوزيع الافتراضي وشركات التصنيع والتوزيع ورابطات المهنيين الصحيين والمنظمات الدولية)؛

(و) تدعيم جوانب الحوار بين البلدان دعماً لإعداد صكوك متفق عليها عموماً بشأن مكافحة توزيع المنتجات الطبية المتدنية النوعية والمغشوشة وتوريدها وبيعها وتنفيذ تلك الصكوك واعتمادها، بالإضافة إلى تبادل أفضل المتبع من ممارسات والمكتسب من خبرات البلدان التي تمتلك فعلاً استراتيجيات موضوعة موضع التنفيذ في هذا المجال؛

(ز) توثيق عرى التعاون فيما بين أصحاب المصلحة وسد الثغرات التي تتخلل الشؤون التقنية والقانونية والموارد، علماً بأن تعزيز قدرات أي بلد على سد تلك الثغرات يمكن أن يعود بالفائدة أيضاً على الآخرين؛

(ح) إذكاء الوعي فيما بين السلطات العامة والوكالات الصحية الوطنية كيما يتسنى تعزيز العمل المشترك بين الوكالات، بحيث يجب أن يُستهل إذكاء الوعي هذا بالاعتراف بمدى خطورة المشكلة، فضلاً عن ضرورة معالجتها بطريقة موحدة هي الأكثر فعالية وحكمة من حيث الصياغة.

٦- وترد في الوثيقة الكاملة^١ معلومات أكثر موضوعية من حيث الطابع عن المسائل الوارد ذكرها أعلاه، بما فيها نتائج المسح، وذلك لتزويد الدول الأعضاء بالدعم اللازم لفهمها مبدئياً لهذه المسألة المتعددة الأوجه. وبالنظر إلى البُعد الدولي لهذه المشكلة، فإنه سيلزم فهم أفضل المتبع من ممارسات والمكتسب من خبرات البلدان التي تمتلك فعلاً ضوابط واستراتيجيات موضوعة موضع التنفيذ في هذا المجال، وتبادل تلك الممارسات والخبرات، وذلك بوسائل منها التنسيق والتعاون مع المعنيين من أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص. ومن شأن هذا الحوار أن يؤيد اتخاذ إجراءات ووضع استراتيجيات متفق عليها عموماً بشأن وقاية المستهلك من مخاطر المنتجات الطبية المتدنية النوعية والمغشوشة والكشف عن مخاطرها هذه والتصدي لها.

= = =

١ يجري على قدم وساق وضع الوثيقة الكاملة في صيغتها النهائية، وسيُحرص، بمجرد إتاحتها، على إطلاع الدول الأعضاء عليها عبر منصة ميدنت (MedNet) على الرابط الإلكتروني التالي: (<https://mednet-communities.net/sf>).